# تفسير ابن جرير الطبري للأحرف السبعة وتقويم موقفه من القراءات القرآنية

**د. الطيب شطاب**
**أستاذ التعليم الثانوي التأهيلي**

**مقدمة:**

لقد كانت وما تزال كثير من الآراء تُنقل إلينا على أنها مسلّمة، وهي في الحقيقة موطن مستنبطات النظر العقلي الذي يبنى على التفسير والحجة، ولا يُتّكل فيه على القيل المنقول الصادر عن حمية لم تؤسس على مقتضيات الاستدلال، ولم تبن على قواعد التفسير والتعليل. ومن ذلك ما حصل في تقويم موقف الطبري من بعض الحروف القرائية؛ رأى أنها لم تجر على سنن «القراءة»، فزعم بعض الكاتبين أن ابن جرير يطعن فيما صح من القراءات وتواتر بين النقلة، وأتى بما لا تقبله الكافة ولا يرتضيه القرأة.

لئن كان ابن جرير قد استقل بآراء في هذا العلم، بل وفي غيره من العلوم[1]، فإن ذلك لن يكون دافعا لرميه بالشذوذ وخروجه عن الجماعة؛ لأنه الخبير بهذا الفن البصير بسبله، ولا يتأتى لأي كان أن يرسل أحكاما عامة في اتجاهه الفكري ومذهبه العلمي، ما لم يقف عند آرائه محللا إياها واحدة واحدة. وما كان من هذا القبيل فالخوض فيه بالنقد المائل إلى جهة التخطئة، أدعى إلى مراجعة نفسه ومعاودة التحفظ في آرائه.

حقا إن ابن جرير له موقف تجاه القراءات، أوصله إليه اجتهاده، سعى به إلى تمحيص ما تداولته الألسنة وتناقلته الكتب. دعا بعض الكتاب إلى تخطئته، وشتمه بما لا يليق به؛ فقد ثبت أنه لا يستجيز القراءة ببعض الأحرف المعدودة من المتواتر، كقوله في قوله تعالى ﴿فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَٰتٍ﴾[2]: «فغير جائز عندي في القراءة إلا رفع آدم على أنه المتلقي»[3] فضعف قراءة نصب آدم؛ مع أنها قراءة سبعية؛ وهي قراءة ابن كثير. ورد قراءة عاصم قوله تعالى: ﴿تِجَٰرَةٌ حَاضِرَةً﴾[4] بالنصب فقال: «فإن الذي أختار من القراءة، ثم لا أستجيز القراءةَ بغيره، الرفعُ في التجارة الحاضرة؛ لإجماع القرأة على ذلك، وشذوذ من قرأ ذلك نصبًا عنهم، ولا يُعترض بالشاذ على الحجة»[5]. وصحح قراءة غير نافع من السبعة قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ﴾[6] قال: «والصحيح من القراءة إذ كان ذلك كذلك

نصب يقول»[7]. كما ذهب في تفسير الأحرف السبعة مذهبا لم يرتضه غيره، انبنى عليه مسألة بقاء الأحرف السبعة التي قال فيها ما قال.

ولكن لا شك أيضا أن له حجة ما ينبغي التحامل عليه دون النظر فيها وتفحص مسائلها، وتلك هي الغاية من هذا المكتوب؛ أن يتبين موقف الطبري من القراءات ساعيا لتقويمه وتفسير علته، وعرض ما له بالقضية سبيل الوصل، كان لابن جرير فيه ـ كذلك ـ رأي ناقد وحجة لا تهمل، وهو: تفسيره للأحرف السبعة وما إليه. أعرض كلتا القضيتين حتى ينقاد للناظر مقام هذا الإمام في اقتداره على حل معاقد هذا العلم، والاتكال على ما تشهد له أصوله، دون أن يكون عن الحجة متنكبا ولا عن قواعد العلم متجانفا. منطلقا في تحقيق هذا المرام من مفرقات قرائية بثت في تفسيره: «جامع البيان» وهو المصدر الأساس لنتائج هذا المكتوب؛ لأن مصدر القراءات عند ابن جرير بالقصد الأول هو كتابه في القراءات[8]، وليس تفسيره معدا لذلك، ومن ثم يحيل عليه كلما أبعدته الدراسة القرائية عن تأويل الآية القرآنية، من مثل قوله في تأويل قوله تعالى: ﴿مَلِكِ يَوْمِ ٱلدِّينِ﴾ «.. وقد استقصينا حكاية الرواية عمن رُوي عنه في ذلك قراءةٌ في «كتاب القراءات»، وأخبرنا بالذي نختار من القراءة فيه، والعلة الموجبة صحّة ما اخترنا من القراءة فيه، فكرهنا إعادة ذلك في هذا الموضع، إذ كان الذي قَصَدْنا له، في كتابنا هذا، البيانَ عن وجوه تأويل آي القرآن، دون وجوه قراءتها»[9]. ومادام الكتاب المذكور غير موجود، فإن تفسيره ـ رغم تخصيصه للتفسير ـ قد تكلم فيه عن وجوه القراءات بما يوضح الموقف الذي ارتضاه، فضلا عما احتواه من معارف شتى لها صلة بالقرآن وعلومه.[10]

ومن المفيد التمهيد لهذا المسعى بالتنبيه على إمامة الطبري في علم القراءات، وقد أجمع جل من ترجموا له على إمامته في هذا العلم، قال ياقوت الحموي: «أبو جعفر الطبري المحدث الفقيه المقرئ المؤرخ المعروف المشهور، مات فيما ذكره أبوبكر الخطيب يوم السبت لأربع بقين من شوال سنة عشر وثلاثمائة ... ومولده سنة أربع أو أول سنة خمس وعشرين ومائتين»[11] قال: «ومن كتبه: كتاب «الفصل بين القرأة» ذكر فيه اختلاف القراء في حروف القرآن وهو من جيد الكتب، وفصل فيه أسماء القراء بالمدينة ومكة والكوفة والبصرة والشام وغيرها، وفيه من الفصل بين كل قراءة، فيذكر وجهها وتأويلها والدلالة على ما ذهب إليه كل قارئ لها، واختياره الصواب منها، والبرهان على صحة ما اختاره، مستظهراً في ذلك بقوته على التفسير والإعراب، الذي لم يشتمل على حفظ مثله أحد من القراء، وإن كان لهم ـ رحمهم الله ـ من الفضل والسبق ما لا يدفع ذو بصيرة بعد أن صدّره بخطبة تليق به، وكذلك كان يعمل في كتبه أن يأتي بخطبته على معنى كتابه فيأتي الكتاب منظوماً على ما تقتضيه الخطبة، وكان

أبو جعفر مجوداً في القراءة موصوفاً بذلك يقصده القراء البعداء من الناس للصلاة خلفه يسمعون قراءته وتجويده»[12].

ونقل ياقوت عن نقاد كثيرين ما ينبئ عن نفاذ بصيرة ابن جرير في علم القراءات وجودة تصنيفه فيها، من ذلك قول أبي محمد عبد العزيز بن محمد الطبري: «كان أبو جعفر من الفضل والعلم والذكاء والحفظ على ما لا يجهله أحد عرفه، لجمعه من علوم الإسلام ما لم نعلمه اجتمع لأحد من هذه الأمة، ولا ظهر من كتب المصنفين، وانتشر من كتب المؤلفين ما انتشر له، وكان راجحاً في علوم القرآن والقراءات»[13] وعن أبي بكر بن كامل[14] قال: «قال لنا أبو بكر بن مجاهد: ـ وقد كان لا يجري ذكره إلا فضله ـ: « ما سمعت في المحراب أقرأ من أبي جعفر، أو كلاماً هذا معناه. قال ابن كامل: وكان أبو جعفر يقرأ قديماً لحمزة قبل أن يختار قراءته»[15]

وقال الخطيب: «.. وكان حافظا لكتاب الله عارفا بالقراءات بصيرا بالمعاني، فقيها في احكام القرآن...»[16].

كما ترجمه ابن الجزري وذكر شيوخه في القراءات والآخذين عنه في كتابه حول طبقات القراء. ونقل عن أبي عمرو الداني قال: «وصنف كتابا حسنا في القراءات سماه الجامع»[17] وأشار إليه في منبهته فقال:

وللفضيل ابن جرير جامع

مهذب التصنيف حلو بارع

أربى على كل المصنفات

الجامعات المتقدمات[18]

وهل هذا «الجامع» هو «الفصل» الذي ذكره ياقوت، أو هما كتابان متغايران؟ فيه بحث. ومهما يكن، فلابن جرير كتاب في القراءات يظهر من وصفه إياه بنفسه، وإحالته عليه في تفسيره، وكذا ما قاله ياقوت عنه ـ إن كان هو هو ـ أنه كنز عظيم في القراءات، نأمل أن تجود به أيدي المنقبين عن مفقود التراث.

هذا وإن كتابه في التفسير أكبر شاهد، وأعظم آية على جلالته وتمهره في هذا العلم وغيره، تقوي قيل من ترجموه.

ولنمض بعد هذا التنبيه إلى الغاية التي قصدنا، مرسومة قضاياها بوجيز القول في المبحثين الآتين، تتفرع عنهما مطالب:

المبحث الأول: مذهب الطبري في الأحرف السبعة وما إليه:

المطلب الأول: تفسير الطبري للأحرف السبعة

المطلب الثاني: اشتمال المصاحف العثمانية على الأحرف السبعة

المطلب الثالث: احتمال الحرف الواحد لعدد من القراءات

المبحث الثاني: تقويم موقف الطبري من القراءات:

المطلب الأول: المتهمون للطبري

المطلب الثاني: المبرؤون له

المطلب الثالث: استبانة الموقف من أوجه أربعة، صيغت في هذه الأسئلة:

الوجه الأول: هل ثمة إجماع على قراءات أنكره الطبري ؟

الوجه الثاني: هل تواتر عند الطبري ما رده من القراءات؟

الوجه الثالث: ما هي معايير ابن جرير في نقد القراءة؟

الوجه الرابع: هل للطبري اختيار في القراءات أو مجرد ناقد موجه؟

خاتمة.

۞۞۞

## المبحث الأول: مذهب الطبري في الأحرف السبعة وما إليه

### المطلب الأول: تفسير الطبري للأحرف السبعة:

لست في هذا المقام موردا جل ما قيل في تفسير الأحرف السبعة، وهو قيل طويل مشتهر في مظانه، أفردت له الأبواب والفصول وصنفت فيه الأجزاء قديما وحديثا، قال ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «هذه مسألة كبيرة، قد تكلم فيها أصناف العلماء من الفقهاء والقراء وأهل الحديث والتفسير والكلام وشرح الغريب وغيرهم، حتى صنف فيها التصنيف المفرد، ومن آخر ما أفرد في ذلك ما صنفه الشيخ أبو محمد عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم الشافعي، المعروف بابن أبي شامة، صاحب شرح الشاطبية»[19]. وإنما قصدت إلى تبين موقف الطبري خاصة، والأصل الذي بني عليه، وقد تداولته ألسنة المؤلفين وارتضته بعض أقلام الكاتبين، ومنهم من استغربه وضعفه، وبالجملة فهو مذهب له حجته لم ينفرد به الطبري، بل هو مذهب سفيان وابن وهب وخلائق، ونسبه ابن عبد البر لأكثر العلماء[20].

قرر الطبري رأيه في المراد بالأحرف السبعة في مقدمة تفسيره، فبعد أن حكى ما في ذلك من الأخبار وتأويل بعضها واعتراض بعض النظار خلص إلى أن «الأحرف السبعة التي أنزل الله بها القرآن هن: لغات سبع في حرف واحد، وكلمة واحدة، باختلاف الألفاظ واتفاق المعاني، كقول القائل: هلم، وأقبل، وتعال، وإلي، وقصدي، ونحوي، وقربي، ونحو ذلك مما تختلف فيه الألفاظ بضروب من المنطق وتتفق فيه المعاني وإن اختلفت بالبيان به الألسن»[21]. يذهب في هذا إلى أن الأحرف السبعة ليس كما ظنه البعض: أنها لغات سبع مفرقة في سور القرآن، بل هي لغات مختلفة في كلمة واحدة باتفاق المعاني. وقد أيد أبو عمر بن عبد البر هذا الرأي ونسبه لأكثر أهل العلم، فقال: «إنما معنى السبعة الأحرف سبعة أوجه من المعاني المتفقة المتقاربة بألفاظ مختلفة نحو: أقبل وتعال وهلم. وعلى هذا الكثير من أهل العلم»[22] ثم ذكر الأحاديث في ذلك، وقال: «وهذا كله يعضد قول من قال: إن

معنى السبعة الأحرف المذكورة في الحديث سبعة أوجه من الكلام المتفق معناه المختلف لفظه، نحو: هلم وتعال وعجل وأسرع وانظر وأخر ونحو ذلك»[23].

فإن قبل هذا الرأي أكثر أهل العلم ـ كما قال أبو عمر ـ فقد رده جماعة آخرون، واستبعدوه، بل بالغ أبو عبيد في استغرابه قائلا: «..وليس معناه أن يكون في الحرف الواحد سبعة أوجه، هذا لم يسمع به قط، ولكن يقول: هذه اللغات السبع متفرقة في القرآن، فبعضه نزل بلغة قريش، وبعضه بلغة هذيل، وبعضه بلغة هوازن، وبعضه بلغة أهل اليمن..»[24] كما قال في فضائل القرآن: «وليس معنى تلك السبعة أن يكون الحرف الواحد يقرأ على سبعة أوجه، هذا شيء غير موجود»[25].

والاعتراض بهذا الإطلاق كما قال ابن الأنباري: «غلط، فقد وجد في القرآن حروف تقرأ على سبعة أحرف، منها قوله تعالى: ﴿وَعَبَدَ ٱلطَّٰغُوتَ﴾[26] غير أن مرام الطبري وتأويله للحديث ليس يعني أن يكون ثابتا اليوم في المصحف كلمة تقرأ على سبعة أو جه، فيكون جواب ابن الأنباري متجها إلى مدَّعى آخر؛ ذلك أن الطبري لم يدّع أن في القرآن ـ اليوم ـ حرفا مقروءا بسبع لغات بألفاظ مختلفة، ونص كلامه: «فإن قيل: ففي أي كتاب الله نجد حرفا واحدا مقروءا بلغات سبع مختلفات الألفاظ متفقات المعنى، فنسلم لك صحة ما ادعيت من التأويل في ذلك؟

قيل: إنا لم ندع أن ذلك موجود اليوم، وإنما أخبرنا أن معنى قول النبي ﷺ: «أنزل القرآن على سبعة أحرف»[27] على نحو ما جاءت به الأخبار»[28].

يذهب في ذلك إلى أن ثبوت الرخصة في العهد الأول في القراءة بحرف من حروف سبعة على ما وصف، ثم في عهد عثمان لما جمع القرآن درءا لتماري الناس في أحرفه، وقع الإجماع على حرف واحد، فاندفع بذلك الاعتراض، وصح تأويل الأحرف باللغات أو الأوجه المختلفة الألفاظ المتفقات المعنى.

بيد أنه لم يسلم للطبري هذا الجواب، حيث اضطره إلى مسألة أخرى تجادلت فيها الآراء وكثر فيها القيل، وبيانها في الآتي:

## المطلب الثاني: اشتمال المصاحف العثمانية على الأحرف السبعة

وهي قضية أخرى الخوض فيها كثير الذيول اعترف بذلك ابن الجزري وغيره قائلا: «هذه مسألة كبيرة اختلف العلماء فيها»[29] وخلص شيخنا الدكتور توفيق العبقري إلى أن الموضوع أثير حوله نقاش طويل لم يسفر عن حل نهائي سليم ولم يظفر بعد بمخرج منطقي سديد»[30].

وحسب هذا المقام عرض رأي ابن جرير استيفاءً لمتعلقات موقفه القرائي. فهو يذهب إلى أن الستة الأحرف غير موجودة، وإنما الباقي من الأحرف السبعة حرف واحد. وهو

مذهب مال إليه جماعة كابن عبد البر والطحاوي[31] والشاطبي[32] وغيرهم.

يقول الطبري: «ولكن الأمة أمرت بحفظ القرآن وخيرت في قراءته وحفظه بأي تلك الأحرف السبعة شاءت، كما أمرت إذا هي حنثت في يمين وهي موسرة أن تكفر بأي الكفارات الثلاث شاءت: إما بعتق، أو إطعام، أو كسوة. فلو أجمع جميعها على التكفير بواحدة من الكفارات الثلاث دون حظرها التكفير بأي الثلاث شاء المكفر، كانت مصيبة حكم الله، مؤدية في ذلك الواجب عليها من حق الله. فكذلك الأمة أمرت بحفظ القرآن وقراءته، وخيرت في قراءته بأي الأحرف السبعة شاءت، فرأت لعلة من العلل أوجبت عليها الثبات على حرف واحد قراءته بحرف واحد، ورفض القراءة بالأحرف الستة الباقية»[33].

والعلة في ذلك هي الباعث نفسه على جمع القرآن، وهو خوف المراء في تلاوته، والرفق بالناس من درء فتنة الاختلاف عنهم، فصار عثمان الإمام إلى حرق ما عدا المصحف الإمام الذي جمعهم عليه «فاستوثقت له الأمة على ذلك بالطاعة، ورأت أن فيما فعل من ذلك الرشد والهداية، فتركت القراءة بالأحرف الستة التي عزم عليها إمامها العادل في تركها، طاعة منها له، ونظرا منها لأنفسها ولمن بعدها من سائر أهل ملتها، حتى درست من الأمة معرفتها، وتعفت آثارها، فلا سبيل لأحد اليوم إلى القراءة بها لدثورها وعفو آثارها، وتتابع المسلمين على رفض القراءة بها من غير حجود منها صحتها وصحة شيء منها، ولكن نظرا منها لأنفسها ولسائر أهل دينها. فلا قراءة اليوم للمسلمين إلا بالحرف الواحد الذي اختاره لهم إمامهم الشفيق الناصح، دون ما عداه من الأحرف الستة الباقية»[34].

وقد احتج ابن جرير هو ومن ناصر قوله بأن أمر النبي ﷺ صحابته أن يقرؤوا على سبعة أحرف «لم يكن أمر إيجاب وفرض، وإنما كان أمر إباحة ورخصة، لأن القراءة بها لو كانت فرضا عليهم لوجب أن يكون العلم بكل حرف من تلك الأحرف السبعة عند من يقوم بنقله الحجة، ويقطع خبره العذر ويزيل الشك من قراءة الأمة. وفي تركهم نقل ذلك كذلك أوضح الدليل على أنهم كانوا في القراءة بها مخيرين، بعد أن يكون في نقلة القرآن من الأمة من تجب بنقله الحجة ببعض تلك الأحرف السبعة»[35].

وفي هذا الذي فعل عثمان نظر مصلحي، وتنزيل لأمر النبي عليه السلام على مقتضى مقصده، مما فيه صلاح للدين والأمة، إعمالا لقاعدة «التصرف على الرعية منوط بالمصلحة» ونظر الحاكم لا ينبغي لُحوده عن هذا السنن، فكان هذا اجتهادا من عثمان رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قائما على شواهد الشرع وكلياته، وليس رافعا لأمر كان يلزم إثباته. يقول الطبري: «فإذا كان ذلك كذلك، لم يكن القوم بتركهم نقل جميع القراءات السبع تاركين ما كان عليهم نقله، بل كان الواجب عليهم من الفعل ما فعلوا، إذ كان الذي فعلوا

من ذلك كان النظر للإسلام وأهله، فكان القيام بفعل الواجب عليهم بهم أولى من فعل ما لو فعلوه، كانوا إلى الجناية على الاسلام وأهله أقرب منهم إلى السلامة من ذلك»[36]. ونحو هذا المعنى نقله أبو شامة عن أبي طاهر عبد الواحد بن أبي هاشم، وهو تلميذ الطبري[37] (ت349هـ)[38].

ويترتب على هذا قضية تحسم ما يبدو من تناقض بين هذا الرأي والواقع القرائي، وهي:

**المطلب الثالث: احتمال الحرف الواحد لعدد من القراءات:**

إن هذه القراءات المنشورة في الأمصار المتعددة الروايات ترجع إلى حرف واحد؛ هو الذي أبقاه عثمان وارتضته الأمة معه، على رأي ابن جرير، فيكون كل ما اختلف فيه القرأة إلى اليوم ـ كما قال مكي مقررا مذهب الطبري ـ : «إنما هو كله حرف واحد من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن، وهو الحرف الذي كتب عثمان عليه المصحف»[39] وهكذا فالقراءات التي في أيدي الناس كلها عنده (ابن جرير) حرف واحد من الأحرف السبعة التي نص عليها النبي ﷺ، والستة الأحرف الباقية قد سقطت، وذهب العمل بالإجماع على خط المصحف المكتوب على حرف واحد"[40].

ومقتضى ذلك أن هذا الاختلاف بين القرأة ليس كالاختلاف ما بين السبعة الأحرف فالأول «كلا اختلاف»[41] وهو ما أفصح عنه ابن جرير دافعا ما يمكن أن يحتج به عليه فقال: «فأما ما كان من اختلاف القراءة في رفع حرف وجره ونصبه، وتسكين حرف وتحريكه، ونقل حرف إلى آخر مع اتفاق الصورة، فمن معنى قول النبي ﷺ: «أمرت أن أقرأ القرآن على سبعة أحرف» بمعزل؛ لأنه معلوم أنه لا حرف من حروف القرآن مما اختلف القراءة في قراءته بهذا المعنى يوجب المراء به كفرَ المماري به في قول أحد من علماء الأمة. وقد أوجب عليه الصلاة والسلام بالمراء فيه الكفر، من الوجه الذي تنازع فيه المتنازعون إليه وتظاهرت عنه بذلك الرواية»[42].

ولذلك تراه رَحِمَهُ ٱللَّهُ يجيز القراءتين اللتين لا يتنافى معناهما إذا صحتا سندا، من ذلك قوله في ﴿زَكَرِيَّآءَ﴾ من قوله تعالى: ﴿وَكَفَّلَهَا زَكَرِيَّآءُ﴾[43] بالمد والقصر قال: «وهما لغتان معروفتان وقراءتان مستفيضتان في قراءة المسلمين، وليس في القراءة بإحداهما خلاف لمعنى القراءة الأخرى فبأيتهما قرأ القارئ فهو مصيب»[44].

وإذا كان الأمر كذلك فإن ثمة إشكالا مفاده أنه إذا كان الاختلاف بين القراء متصورا، فكيف احتمل الحرف الواحد هذا العدد الكثير من القراءات؟

إن هذا ما أبان عنه أبو طاهر (ت 349هـ) تلميذ ابن جرير، ولعله أخذه من كتابه القراءات قال: «فإن قيل: فما السبب في اختلاف هؤلاء الأئمة بعد المرسوم لهم، ذلك شيء تخيروه من قبل أنفسهم، أم ذلك شيء وقفوا عليه بعد توجيه المصاحف إليهم؟

«قيل: لما خلت تلك المصاحف من الشكل والإعجام وحصر الحروف المحتملة على أحد الوجوه، وكان أهل كل ناحية من النواحي التي وجهت إليها المصاحف قد كان لهم في مصرهم ذلك من الصحابة معلمون، كأبي موسى بالبصرة، وعلي وعبد الله بالكوفة، وزيد وأبي بن كعب بالحجاز، ومعاذ وأبي الدرداء بالشام، فانتقلوا عما بان لهم أنهم أمروا بالانتقال عنه مما كان بأيديهم، وثبتوا على ما لم يكن في المصاحف الموجهة إليهم مما يستدلون به على انتقالهم عنه».[45] يعني بذلك أن ما احتمل وجهين في خط المصحف طلبوا فيه السماع واتكلوا فيه على معلمين، دون أن يكون لهم رأيا.

وقد أو ضح ابن تيمية هذا الأمر فقال: «وسبب تنوع القراءات فيما احتمله خط المصحف هو تجويز الشارع وتسويغه ذلك لهم؛ إذ مرجع ذلك إلى السنة والاتباع، لا إلى الرأي والابتداع. أما إذا قيل : إن ذلك هي الأحرف السبعة فظاهر، وكذلك بطريق الأولى إذا قيل : إن ذلك حرف من الأحرف السبعة؛ فإنه إذا كان قد سوغ لهم أن يقرؤوه على سبعة أحرف كلها شاف كاف مع تنوع الأحرف في الرسم؛ فلأن يسوغ ذلك مع اتفاق ذلك في الرسم وتنوعه في اللفظ أولى وأحرى، وهذا من أسباب تركهم المصاحف أول ما كتبت غير مشكولة ولا منقوطة؛ لتكون صورة الرسم محتملة للأمرين..»[46].

ونخلص بعد هذا البيان إلى أمرين:

أولهما: أن الباقي من الحروف السبعة حرف واحد إليه ترجع كل القراءات المنقولة، ويشهد له قول سفيان بن عيينة لما سأله أبو الطاهر[47] عن اختلاف قراءة المدنيين والعراقيين، هل تدخل في السبعة الأحرف؟ فقال: لا، وإنما السبعة الأحرف كقولهم هلم، أقبل، تعال، أي ذلك قلت أجزاك. قال أبو الطاهر: وقاله ابن وهب. قال أبو بكر الأصبهاني: «ومعنى قول سفيان هذا: أن اختلاف العراقيين والمدنيين راجع إلى حرف واحد من الأحرف السبعة، وبه قال محمد بن جرير الطبري»[48].

ثانيهما: أن منشأ هذه القراءات ما احتمله خط مصاحف عثمان مما تتفق صوره ومعانيه، إلا أحرف يسيرة تختلف من مصحف لآخر، وذلك غير مخرج لها عن نظير ما اتفقت صورتها؛ لاتفاق معانيها، فجرت «مجرى ما اتفقت صوررته»[49].

وينبني على هذا أن ما خالف الرسم يعتبر قراءة شاذة؛ ولو قرئ به، كقراءة بعض الصحابة[50]، وهذه إشكالية أخرى لا تتحمل تحريرها هذه الورقات لصعوبتها، وسترد بعض إشارات عن الشاذ حسبما يفهم من قيل الطبري عند تأيل مذهبه..

هل وقع الطبري في التناقض؟

أثار مكي بن أبي طالب في الإبانة ما يفيد سقوط الطبري في التناقض ـ بعدما قرر مذهبه في مسألة بقاء الأحرف السبعة ـ وذلك من جهتين:

أ- قال: «وقد ألف هو كتابه القراءات، فذكر فيه اختلاف نحو عشرين من الأئمة، من الصحابة والتابعين، ومن دونهم فنقض مذهبه بذلك.»[51]

ب- ثم قال: «وقد قال في كتاب القراءات له (أي الطبري) كلاما نقض أيضا به مذهبه قال: «كل ما صح عندنا من القراءات، أنه علمه رسول الله ﷺ لأمته من الأحرف السبعة التي أذن الله له، ولهم أن يقرءوا بها القرآن، فليس لنا أن نخطئ من كان ذلك به موافقا لخط المصحف. فإن كان مخالفا لخط المصحف لم نقرأ به، ووقفنا عنه، وعن الكلام فيه»[52].

قال مكي: «فهذا إقرار منه، أن ما وافق خط المصحف مما اختلف فيه، فهو من الأحرف السبعة، على مثل ما ذهبنا إليه. وقد تقدم من قوله: أن جميع ما اختلف فيه مما يوافق خط المصحف، فهو حرف واحد، وأن الأحرف الستة ترك العمل بها. وهذا مذهب متناقض»[53].

ولست أرى - وما مثلي يرى - أي تناقض في كلام الطبري كما زعم مكي، لوجوه:

أما أولا: فلأن تعدد القراء إلى كثرة هائلة لا يستوجب بقاء الأحرف كاملة؛ لما سبق من أن حرفا واحدا يحتمل بخط المصحف ما ليس محدودا في عدد معين، وإنما يقع الطبري في التناقض لو كان ادعى أن ما يحتمله خط المصحف كذا من القراءات؛ محصورا في عدد معين، ثم يذكر اختلاف نحو عشرين من الأئمة القراء مخالفا به ما حده، والأمر ليس كذلك؛ إذ لم يصرح بشيء من هذا المدعى فثبت المطلوب وانتفى التناقض.

واما ثانيا: فليس في كلام ابن جرير ما يوجب بصريح القول أن ما احتمله الخط من السبعة الأحرف، بل مقتضى كلامه تخطئة ما خالف الرسم وعدم القراءة به، وما أورد كلامه لغرض غير هذا حتى يحمله الإمام مكي على ما يخالف مذهب صاحبه ..

ووجه آخر، أن ما يوافق خط المصحف هو ما كان من الحرف الباقي؛ إذ لا يحتمل الخط غيره مما أسقطه عثمان، ولاسيما إذا فسرت الأحرف بلغات سبع على ما سبق، ويبعد أن يحرق بعض المصاحف ويذر خطا يحتملها، ويكون المتروك بإجماع الصحابة هو نفس ما تضمنته المصاحف الباقية، وهو زعم يأباه القصد من الجمع العثماني.

وأيضا: فمما علمه رسول الله لهم الحرف الذي أبقاه عثمان، وهو حرف من الأحرف السبعة، وقول ابن جرير: «فليس لنا أن نخطئ من كان ذلك به موافقا لخط المصحف» لا يفيد أن الإشارة راجعة إلى السبعة بقدر ما يدل على أن ما علمه رسول الله صحابته من القراءات إذا كان موافقا لخط المصحف صحت به القراءة، وهو جزء من الحرف الباقي. والله أعلم.

وإذ تبينا هذا الأمر فلنخط خطوة أخرى تتعلق بتقويم موقف الطبري في رده قراءات ثبت عند الناس تواترها، وهو موضوع المبحث الآتي:

۞۞۞

## المبحث الثاني: تقويم موقف الطبري من القراءات

وردت عند الطبري في تفسيره عبارات تضعف قراءات ثبت أنها متواترة؛ وقد تقرر عند الأئمة أن ما تواتر من القراءات لا يجوز رده؛ لأنه كلها شاف كاف، منزلة من عند الله، ومن ذلك القراءات السبع، إذ لم يختلف في تواترها؛ قال ابن السبكي: «وأما كوننا لم نذكر العشر بدل السبع مع ادعائنا تواترها؛ فلأن السبع لم يختلف في تواترها، فذكرنا أولا موضع الإجماع، ثم عطفنا عليه موضع الخلاف»[54]. كما أثر النهي عن تفضيل قراءة على أخرى، والقول بأن هذه أحسن من تلك، جاء في الإتقان: «قال الكواشي[55]: إلا أنه ينبغي التنبيه على شيء؛ وهو أنه قد ترجح إحدى القراءتين على الأخرى ترجيحاً يكاد يسقطها، وهذا غير مرضي؛ لأن كلاً منهما متواتر. وقد حكى أبو عمر الزاهد في كتاب اليواقيت عن ثعلب أنه قال: «إذا اختلف الإعرابان في القراءات، لم أفضل إعراباً على إعراب، فإذا خرجت إلى كلام الناس فضلت الأقوى» وقال أبو جعفر النحاس: «السلامة عند أهل الدين إذا صحت القراءتان، أن لا يقال: إحداهما أجود؛ لأنهما جميعاً عن النبيﷺ، فيأثم من قال ذلك. وكان رؤساء الصحابة ينكرون مثل هذا. وقال أبو شامة: «أكثر المصنفون من الترجيح بين قراءة مالك وملك حتى أن بعضهم بالغ إلى حد يكاد يسقط وجه القراءة الأخرى، وليس هذا بمحمود بعد ثبوت القراءتين»[56].

وهذا كله مسلم عند الأكثرين، غير أن نفوس الأئمة قد تميل إلى قراءة ويقر فيه اعتبارها دون إسقاط الأخرى، وهو المنجي من محظور الإسقاط؛ وذلك هو الاختيار؛ وحاصله أن القارئ أو « ذلك الأمام اختار القراءة بذلك الوجه من اللغة حسبما قرأ به، فآثره على غيره، وداوم عليه ولزمه حتى اشتهر وعرف به، وقصد فيه، وأخذ عنه، فلذلك أضيف إليه دون غيره من القراء وهذه الإضافة إضافة اختيار ودوام ولزوم لا إضافة اختراع ورأي واجتهاد»[57].

ومع كل هذا نجد الطبري ينفي الجواز بقراءة بعض الحروف الواردة في السبع، ويصحح قراءة ويرفض أخرى، فما وجه هذا الذي ارتآه؟ وما الاعتبار الأسلم في تأويل هذا الموقف؟

لقد اختلف آراء الدارسين حول تقويم موقف الطبري هذا، بين مغال في اتهامه ومدافع عن حجته، فاحتاج الأمر إلى استبانة وجه الصواب في موقفه، ونرسم كل ذلك في مطالب ثلاثة:

### المطلب الأول: المتهمون للطبري:

ذهب بعض الدارسين إلى أن الطبري بتوهينه لبعض ما لايرتضيه من الأحرف القرائية، يطعن في القراءات، فنسبوه إلى الطعن، ومنهم لبيب السعيد الذي ألف رسالة

سماها: «دفاع عن القراءات المتواترة في مواجهة الطبري المفسر» والدكتور محمد علي الحسن في رسالة له بعنوان: « القراءات القرآنية وموقف المفسرين منها». ومحمد عارف عثمان موسى الذي كتب بحثا بعنوان: «القراءات المتواترة التي أنكرها ابن جرير الطبري في تفسيره والرد عليه من أول القرآن إلى آخر سورة التوبة».

بالغ الأول في التشنيع على ابن جرير ؛ فهو بحسبه عالم بتواتر ما أنكره من القراءات، ومتيقن الإجماع الحاصل "على الأخذ بهذه القراءات منذ كان (أي النبي ﷺ) بينهم بين أظهرهم يقرأ عليهم التنزيل ويقرئهم إياه (..) فالطبري يعامل هذه القراءات على أنها تخضع لمقاييس أصحاب اللغة، ولا يمتنع الحكم عليها بمقتضى النظرة الشخصية، وهو ـ غفر الله لنا وله ـ يقرر هذا تصريحا لا تلميحا كما تشهد بذلك النصوص الموثقة»[58].

وقد جعل المؤلف نفسه في موقف دفاع، كأن أمامه عدوا لتلك القراءات، فعنون فصلا من فصول كتابه: «لا ينهزنا هنا إلا الدفاع على توقيفية القراءات» وأعلن أن ابن جرير قد رفض بعض القراءات التي كثيرا ما يسلم هو نفسه بتواترها، وسل عليها سيوف النقد"[59] وأنه «يفعل هذا كثيرا بدعوى الانتصار للغة ولقواعد النحو حين لا تذعن لها القراءة»[60].

ولم يقف المؤلف عند هذا الحد بل نسبه إلى الاضطراب في المنهج فيقول: «إنه يناقش في إطناب ومعاناة القراءات المتواترة يقينا عن النبي ﷺ، ثم هو يورد بغير حساب الإسرائيليات والأخبار الزيوف غير المعقولة، ويسكت عن نقضها، فضلا على نقدها..»[61].

ويضيف بأن «من كبوات الطبري أنه كثيرا ما يفاضل بين قراءة متواترة وأخرى مثلها كأن مصدرهما ليس واحدا»[62].

وبعبارة قاسية يقول: «ويعترك الطبري أحيانا في غير معترك، فهو رَحِمَهُ ٱللَّهُ يناقش أحيانا قراءات ليست من السبع ولا من الثلاث المتممة للعشر ولا من الأربع الشواذ المعروفة، وإنما هي رواية آحاد، فهي عند المسلمين ليست من القرآن"[63] وينسبه لهفوة أخرى، وهي أنه أكثر من نقل الآثار الخاطئة"[64] وأن موقفه له خطورة على كثيرين ممن يتتبعون ما ينتقص من الإسلام وأهله"[65].

ثم قام بجرد مفصل لنماذج من أقوال الطبري في قراءات قرآنية ناقشها وتكلم فيها بما ارتضاه منهجا للنقد القرائي.

تلك خلاصة مركزة لهذا التقويم الشديد الذي أفرط في النقد، ووجه سهاما حادة إلى إمام المفسرين، لا نحتاج إلى تتبعها واحدة واحدة؛ فهي في عمومها مجرد تعميمات عاطفية ومقالات خطابية في قضية علمية لا تتناقش إلا ببيان قويم ودليل متين، وحسب الناظر ما أورده في تبين الأصول التي ارتضاها الطبري وحرَّكته إلى قيله في المطلب الثالث من هذا المبحث.

أما محمد علي الحسن فاقتنع هو الآخر بعد حيرة في الأمر بأن الصورة الحقيقية لموقف الطبري هو الطعن،[66] متشبثا بما ورد عن السخاوي في جمال القراء: «قال شيخنا أبو القاسم الشاطبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: إياك وطعن الطبري على ابن عامر»[67].

ويذكر أن مستند الطبري هو قواعد اللغة العربية «فيرفض أو يرجح وفق قواعد اللغة أحيانا كثيرا أو وفق ما يتراءى له من المعنى»[68]. ثم يورد لذلك أمثلة. فهذان وجهان أولهما: تبعا للغة، والثاني تبعا للمعنى، «والفرق بين طعنه في الأول وطعنه في الثاني أنه يعلل الأول تعليلا لغويا، ويعلل طعنه في الثاني تعليلا معنويا، ويرمي القائل المؤول غير تأويله بأنه ذ غفلة أو ذو غباء، أو أغفل وظن خطأ، أو فاسد التأويل»[69].

أما رده للقراءات المخالفة للرسم فقد وافقه المؤلف ولم يجد في رأيه لثمة، بل إن ابن جرير «محق في ذلك؛ لأنه مخالفة للمرسوم، كما يقول»[70].

ذلكم هو مجمل حيثيات تقويم محمد علي الحسن لموقف الطبري، وهو كما ترى وإن اتهم ابن جرير بالطعن في القراءات، إلا أنه يختلف عن سابقه في توجيهه، ويحمله على محمل حسن، وهو ما خلص إليه بقوله: «يظهر لنا من كل ما تقدم أن طعن ابن جرير في هذه القراءات إنما هو ناجم عن اعتقاده بعدم تواترها، وهذا موطن الداء في موقفه منها، وهو على أية حال مخطئ في مخالفته الإجماع على تواترها»[71].

أما ثالث الثلاثة فقد خلص من تبينه لمذهب الطبري في مناقشته للقراءات القرآنية في تفسيره إلى إنكار الطبري للقراءات المتواترة، وفضل بعضها على بعض، «مع تواتر الجميع عند القراء العشرة المشهورين، وهذا الموقف منه في غاية الخطورة؛ لأنه يعتبر طعنا في القراءات العشر التي أجمعت الأمة على تواترها»[72] وأكد أن صنيع الطبري هو الطعن بقوله: «ومن هنا نعرف أن إنكار القراءة المتواترة وتفضيله هو عين الطعن فيها»[73] وهو عين ما انتهى إليه في خاتمة رسالته، قائلا: «وقررت أخيرا أن إنكار قراءة متواترة بنفي صفة الصواب عنها وخلع ثوب القرآنية عنها وتفضيل قراءة متواترة على أخرى، مثلها يعتبر طعنا في القراءات العشر التي مدارها التوقيف والنقل المحض، ويكون المتعمد لذلك كافرا، وأما ما كان من ذلك بطريق الخطأ والسهو والغفلة فنرجو الله التجاوز عن صاحبه، وحملت هذه الرسالة ما كان من الشيخ على الأخير من ذلك»[74].

إن تقويم هذا الكاتب لم يخرج عن مآل صاحبيه، وحمله ذلك من ابن جرير على الخطأ رمي في عماية، إذ كيف يصدر هذا النظر عن الخطأ وصاحبه جرد له من الدلائل والحجج ما ينبغي أن يتجه بالنقد والتبصر، وما مثلها يخطأ في التفوه بها، فينبغي أن يحمل نظره محملا غير هذا.

وبالجملة فقد رام هؤلاء نقض مذهب الطبري، ناسبين إياه إلى الطعن في القراءات

التي لم يرها على شرطه. ومنهم من زعم أنه عالم بتواترها، ومنهم من ادعى مخالفته للإجماع. وفي القول بالطعن ومخالفة الإجماع سر الاستبحاث، وباعث على التبصر لرأي ابن جرير، كما سيأتي.

**المطلب الثاني: المبرؤون لابن جرير:**

انتحى أرباب هذا الموقف انتحاء الدفاع عن الطبري وتبرئته مما نسب إليه من الطعن في القراءات المتواترة، وهو موقف جماعة من الدارسين، منهم: الدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي في كتاب له بعنوان: «الاختيار في القراءات: منشؤه ومشروعيته وتبرئة الإمام الطبري من تهمة إنكار القراءات المتواترة» والدكتور مساعد بن سليمان الطيار في مقال له بعنوان: «هل أنكر ابن جرير قراءة متواترة أو ردها»من كتابه: «مقالات في علوم القرآن وأصول التفسير»[75] وصاحب الاختيار في القراءات والرسم والضبط"[76] محمد بالوالي. والدكتور زيد بن علي مهارش الذي كتب بحثا بعنوان: «منهج الإمام الطبري في القراءات وضوابط اختياره في تفسيره».

ومن القدماء الذين استبعدوا أن يكون الطبري قد طعن في قراءة متواترة أبو شامة في المرشد الوجيز قال: « قلت: ووقع في «كتاب البيان» لأبي طاهر بن أبي هاشم كلام لأبي جعفر الطبري، ظن منه أنه طعن على قراءة ابن عامر، وإنما حاصله أنه استبعد قراءته على عثمان بن عفان ﷺ، على ما جاء في بعض الروايات عنه على ما نقلناه في «الكتاب الكبير من إبراز المعاني»، وذلك غير ضائر، فهب أنه لم يصح أنه قرأ على عثمان، فقد قرأ على غيره من الصحابة، وكان يقول: هذه حروف أهل الشام التي يقرءونها»[77].

وسبيل هؤلاء المذكورين وسواهم في الدفاع عن الطبري وتبرئته من الطعن، أن ابن جرير مختار من القراءات غير طاعن، ومضعف بمعايير القراءة والاختيار، وما ردده هؤلاء المتهمون من حجج من قبيل ترادهم لفظ التواتر زاعمين أن ابن جرير منكر له، لا تقوى أمام حقيقة مذهب الطبري السالك سبيل الهدى القرائي من غير ابتداع، وهذا المنحى المبرئ أولى بالاتباع، وبيان ذلك في القضية التالية:

**المطلب الثالث: استبانة موقف الطبري**

ولنستبين سبيل ابن جرير في هذا الموقف نشتغل بالجواب عن هذه الأسئلة، المصوغة في وجوه ثلاثة:

الوجه الأول: هل ثمة إجماع على قراءات أنكره الطبري ؟

الوجه الثاني: هل تواتر عند الطبري ما رده من القراءات؟

الوجه الثالث: ما هي معايير ابن جرير في نقد القراءة؟

الوجه الرابع: هل للطبري اختيار في القراءات أو مجرد ناقد موجه؟

1- فأما القضية الأولى فمنطلقها أن الإجماع الحاصل على السبعة إنما كان بعد

تصنيف ابن مجاهد للسبعة، وصنيع ابن جرير حدث قبل هذه الفترة، فكيف يعد نظره خرقا لإجماع لم يتم بعد.

إن تصنيف ابن مجاهد للسبعة متأخر عن تفسير الطبري، فقد انتهى الطبري من تفسيره سنة تسعين ومائتين (290هـ) وسبع ابن مجاهد سنة ثلاثمائة من الهجرة (300هـ) والدليل على ذلك ما أخرجه الخطيب في تاريخه : « أنبأنا محمد بن عبد الله النيسابوري الحافظ قال: سمعت أبا بكر بن بالويه[78] يقول: قال لي أبو بكر محمد بن إسحاق يعني بن خزيمة: بلغني أنك كتبت التفسير عن محمد بن جرير؟ قلت: بلى، كتبت التفسير عنه إملاء. قال: كله؟ قلت: نعم. قال: في أي سنة؟ قلت: من سنة ثلاث وثمانين إلى سنة تسعين. قال: فاستعاره مني أبو بكر فرده بعد سنين. ثم قال: قد نظرت فيه من أوله إلى آخره وما أعلم على أديم الأرض اعلم من محمد بن جرير»[79] وأورد ياقوت ما يدل على أنه أنهاه قبل هذا التاريخ، قال: «قال أبو بكر بن كامل: أملى علينا من كتاب التفسير مائة وخمسين آية، ثم خرج بعد ذلك إلى آخر القرآن فقرأه علينا وذلك في سنة سبعين ومائتين، واشتهر الكتاب وارتفع ذكره»[80].

هذا فضلا عن أن ابن مجاهد من الآخذين عن ابن جرير، ومن شيوخه المعتبرين قال الذهبي: «وصنف (أي الطبري) كتابا حسنا في القراءات أخذ عنه ابن مجاهد»[81] وقد ذكر ياقوت ما يفيد أخذ ابن مجاهد رواية ورش عن الطبري[82].

إن ابن جرير له أسبقية التصنيف في القراءات قبل أن يقع ابن مجاهد على مختاره، قال ابن الجزري: «فكان أول إمام معتبر جمع القراءات في كتاب: أبو عبيد القاسم بن سلام وجعلهم فيما أحسب خمسة وعشرين قارئاً مع هؤلاء السبعة، وتوفى سنة أربع وعشرين ومائتين وكان بعده أحمد بن جبير بن محمد الكوفي؛ نزيل أنطاكية جمع كتابا في قراءات الخمسة من كل مصر واحد، وتوفي سنة ثمان وخمسين ومائتين، وكان بعده: القاضي إسماعيل بن إسحاق المالكي صاحب قالون؛ ألف كتابا في القراءات جمع فيه قراءة عشرين إماما، منهم هؤلاء السبعة توفي سنة اثنتين وثمانين ومائتين. وكان بعده: الإمام أبو جعفر محمد بن جرير الطبري جمع كتاباً حافلاً سماه: الجامع، فيه نيف وعشرون قراءة، توفى سنة عشر وثلاثمائة، وكان بعيده أبو بكر محمد بن أحمد بن عمر الداجوني جمع كتاباً في القرآءات، وأدخل معهم أبا جعفر أحد العشرة، وتوفى سنة أربع وعشرين وثلاثمائة، وكان في أثره: أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد؛ أول من اقتصر على قرآءات هؤلاء السبعة فقط. وروى فيه عن هذا الداجوني وعن ابن جرير أيضاً وتوفى سنة أربع وعشرين وثلاثمائة»[83].

2- وأما القضية الثانية فإن الأمر يحتاج إلى التوقف عند مفهوم التواتر، وهو مصطلح كما يقول د. مساعد الطيار: «.. ولا تكاد تجد هذه العبارة في كتب السابقين، وإنما تجد عندهم:

قـراءة العامـة، القـراءة المستفيضـة، القـراءة المشـهورة، قـراءة قـراء الأمصـار، وغيرهـا مـن المصـطلحات التـي تـدل علـى شـيوع القـراءة وانتشارها. أما لفظ التواتر فلـم أقف عليه عند من قبل الطبري ولا عند ابن مجاهد الذي سبع السبعة ولا عند الداني في كتاب التيسير.. وإنما جاء هذا المصطلح متأخرا بعد تسبيع السبعة بزمن..»[84].

ومـا دام الأمـر كـذلك فـأي تـواتر أنكـره ابـن جريـر، ولا تـواتر في أمـر يقـع التنـازع فيـه، وأغلب الاختيارات القرائية المدونة آنذاك لا تخلو من خلاف، وهب أن الاتفاق أو التواتر حاصل على السبعة؛ فإنه لـم يحصل إلا بعد تصنيف ابن مجاهد للسبعة.

فكيف يُلزم صاحب «دفاع عن القراءات» ابـن جريـر بتصـنيفات القـراء المتـأخرين للقـراءات إلـى سبع أو عشـرة أو نحـو ذلـك؟ متجاهلا أن مرحلة ابن جرير مرحلة مخاض قرائي لم يقر التصنيف القرائي قراراه بعد.

هذا بالإضافة إلى أن ثمة منقولا عن القراء السبعة متنكب عن حيز التواتر، وغير نكير رده ولا مستهجن تضعيفه؛ فما ظنك بغير السبعة. نص على ذلك أبو شامة في فصل من مرشده، أقتبس منه ما يفي بالغرض، قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ونحن فإن قلنا: إن القراءات الصحيحة إليهم نسبت وعنهم نقلت، فلسنا ممن يقول: إن جميع ما روي عنهم يكون بهذه الصفة، بل قد روي عنهم ما يطلق عليه أنه ضعيف وشاذ؛ بخروجه عن الضابط المذكور، باختلال بعض الأركان الثلاثة، ولهذا ترى كتب المصنفين في القراءات السبع مختلفة في ذلك، ففي بعضها ذكر ما سقط في غيرها، والصحيح بالاعتبار الذي ذكرناه موجود في جميعها إن شاء الله تعالى. فلا ينبغي أن يغتر بكل قراءة تعزى إلى واحد من هؤلاء الأئمة السبعة، ويطلق عليها لفظ الصحة، وإن هكذا أنزلت إلا إذا دخلت في ذلك الضابط..»[85] ثم ذكر نماذج مما نسب إليهم وفيه ما تنكره أهل اللغة ثم قال: «... وقد شاع على ألسنة جماعة من المقرئين المتأخرين وغيرهم من المقلدين أن القراءات السبع كلها متواترة، أي كل فرد فرد مما روى عن هؤلاء الأئمة السبعة، قالوا: والقطع بأنها منزلة من عند الله واجب. ونحن بهذا نقول، ولكن فيما اجتمعت على نقله عنهم الطرق واتفقت عليه الفرق من غير نكير له، مع أنه شاع واشتهر واستفاض، فلا أقل من اشتراط ذلك إذا لم يتفق التواتر في بعضها (..) فالحاصل أنا لسنا ممن يلتزم التواتر في جميع الألفاظ المختلف فيها بين القراء، بل القراءات كلها منقسمة إلى متواتر وغير متواتر، وذلك بين لمن أنصف وعرف وتصفح القراءات وطرقها. وغاية ما يبديه مدعي تواتر المشهور منها؛ كإدغام أبي عمرو، ونقل الحركة لورش، وصلة ميم الجمع، وهاء الكناية لابن كثير، أنه متواتر عن ذلك الإمام الذي نسبت تلك القراءة إليه، بعد أن يجهد نفسه في استواء الطرفين والواسطة، إلا أنه بقي عليه التواتر من ذلك الإمام إلى النبي ﷺ في كل فرد فرد من ذلك،

وهنالك تكسب العبرات، فإنها من ثم لم تنقل إلا آحادًا، إلا اليسير منها»[86].

وعلى هذا النسق سرى ابن جرير فيما رده من الأحرف، إذ لم يكن مما ثبتت استفاضته لديه، فأجراه مجرى الشاذ الذي يوهّن أساسه، ولا يعتد بنقله، ومن زعم أنه مع هذا الأساس صح لديه تواترها، ثم صار إلى الطعن، فقد جاء بالخلف من القول، فها هي نصوص ابن جرير ناطقة بمبنى توهينه ما وهنه:

➢ من ذلك قوله : «وقد اختلفت القراء في قراءة قوله: ﴿إِلَّآ أَن تَتَّقُواْ مِنْهُمْ تُقَىٰةً﴾[87] فقرأ ذلك عامة قراء الأمصار ﴿إِلَّآ أَن تَتَّقُواْ مِنْهُمْ تُقَىٰةً﴾ على تقدير فُعَلة، مثل تُخَمة وتؤدة وتكأة من اتقيت. وقرأ ذلك آخرون: (إلا أن تتقوا منهم تَقِيَّة) على مثال فَعيلة. والقراءة التي هي القراءة عندنا: قراءة من قرأها: ﴿إِلَّآ أَن تَتَّقُواْ مِنْهُمْ تُقَىٰةً﴾ لثبوت حجة ذلك بأنه القراءة الصحيحة، بالنقل المستفيض الذي يمتنع منه الخطأ"[88].

➢ ومن ذلك قوله : «والصواب من القراءة في ذلك عندنا: ﴿أَنَّ ٱللَّهَ يُبَشِّرُكَ﴾[89] بفتح «أن» بوقوع النداء عليه، بمعنى: فنادته الملائكة بذلك (...) مع أن ذلك هو القراءة المستفيضة في قراءة أمصار الإسلام، ولا يعترض بالشاذ على الجماعة التي تجئ مجئ الحجة»[90].

➢ كما وهَّن قراءة من قرأ ﴿يُبَشِّرُكَ﴾ بتخفيف الشين فقال: «والقراءة التي هي القراءة عندنا في ذلك ضم الياء وتشديد الشين؛ بمعنى التبشير؛ لأن ذلك هي اللغة السائرة، والكلام المستفيض المعروف في الناس، مع أن جميع قراء الأمصار مجمعون في قراءة: (فبم تبشرون) على التشديد. والصواب في سائر ما في القرآن من نظائره أن يكون مثله في التشديد وضم الياء»[91].

➢ وفي قوله تعالى ﴿إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَٰرَةٌ حَاضِرَةٌ﴾[92] قال: «واختلفت القراء في قراءة ذلك، فقرأته عامة قراء الحجاز والعراق وعامة القراء: ﴿إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَٰرَةٌ حَاضِرَةٌ﴾ بالرفع، وانفرد بعض قراء الكوفيين، فقرأه بالنصب. وذلك وإن كان جائزا في العربية، إذ كانت العرب تنصب النكرات والمنعوتات مع كان، وتضمر معها في «كان» مجهولا ... فإن الذي أختار من القراءة، ثم لا أستجيز القراءة بغيره، الرفع في التجارة الحاضرة؛ لإجماع القراء على ذلك، وشذوذ من قرأ ذلك نصبا عنهم، ولا يعترض بالشاذ على الحجة»[93].

وعلى هذا الأساس قام موقف الطبري في سائر ما اعترض عليه ولم يرتضه قراءة، ورأى صحة غيره، وهو حاصل ما يحتج به في نقده القرائي، كما رأيت في النصوص السالفة، ومن قيله الجامع لذلك: «فغير جائز الاعتراض بالشاذ من القول على ما قد ثبتت حجته بالنقل المستفيض»[94] أو قوله السالف الذكر: «ولا يعترض بالشاذ على الجماعة التي تجئ مجئ الحجة»[95].

ولأجل هذا الأصل توقف رَحِمَهُ ٱللَّهُ معترضا على قراءة ابن عامر، قال السخاوي في جمال

القراء: «وقد تكلم محمد بن جرير الطبري في قراءة ابن عامر رَحِمَهُ ٱللَّهُ فقال: «وقد زعم بعضهم أن عبد الله بن عامر أخذ قراءته عن المغيرة بن أبي شهاب المخزومي، وعليه قرأ القرآن، وأن المغيرة قرأ على عثمان بن عفان. قال: «وهذا غير معروف عن عثمان؛ وذلك أنا لا نعلم أحدا ادعى أن عثمان أقرأه القرآن، بل لا يحفظ عنه من حروف القرآن إلا أحرفًا يسيرة، ولو كان سبيله في الانتصاب لأخذ القرآن على من قرأ عليه السبيل التي وصفها الراوي عن المغيرة بن أبي شهاب ما ذكرنا، كان لا شك قد شارك المغيرة في القراءة عليه والحكاية عنه غيره من المسلمين، إما من أدانيه وأهل الخصوص به، وإمّا من الأباعد والأقاصي، فقد كان له من أقاربه، وأدانيه من هو أمسّ رَحِمًا، وأوجب حقًا من المغيرة كأولاده، وبني أعمامه، ومواليه، وعشيرته، ومن الأباعد من لا يحصى عدده كثرة، وفي عدم مدّعي ذلك عن عثمان الدليلُ الواضح على بطلان قول من أضاف قراءة عبد الله بن عامر إلى المغيرة بن أبي شهاب، ثم إلى أن أخذها المغيرة بن أبي شهاب عن عثمان قراءة عليه. قال: وبعد: فإن الذي حكى ذلك وقاله رجل مجهول من أهل الشام، لا يعرف بالنقل في أهل النقل، ولا بالقرآن في أهل القرآن، يقال له: عِراك بن خالد المري، ذكر ذلك عنه هشام بن عمَّار. وعراك لا يعرفه أهل الآثار، ولا نعلم أحداً روى عنه غير هشام بن عمار...»[96].

فابن جرير ـ إذن ـ لم يتكلم في قراءة ابن عامر إلا لضعف سندها عنده، فالناقل لاتصالها إلى عثمان مجهول لا يوثق بنقله للأخبار، وعثمان لم يثبت أنه أقرأ المغيرة القرآن، فكيف يدعى اتصال قراءة ابن عامر إلى عثمان. وعليه فلا مسوغ لنسبة الطعن لابن جرير ـ وهو الخبير بقواعد الإسناد وصحة الأخبار ـ مع هذه الحجج التي لم تخرج عن المنهج العلمي في نقل الأخبار التي من أعظمها القرآن. فلو تتحقق من صحتها وبالأولى تواترها لا يتردد في تقبلها، «فالواجب على من زعم أن ابن جرير طعن في قراءة متواترة أن يثبت تواترها عند ابن جرير أولا، ثم يسلم له تعبيره هذا»[97].

3- أما القضية الثالثة فيؤخذ مبناها مما مضى تقريره، فقد اتضح أن ابن جرير يسلك في نقد القراءات مسلكا علميا مبنيا على معايير وضوابط القراءة الصحيحة؛ وهو المنهج الذي سار عليه كل رواد هذا العلم. وتؤخذ هذه الضوابط من ثنايا تعقيباته على قراءات لبعض الأحرف، على نحو ما مضى في بعض المثل، وأهم تلك الضوابط:

أ- استفاضة النقل: كقوله في قوله تعالى: ﴿إِهْبِطُواْ مِصْرًا﴾[98]: «فأما القراءة فإنها بالألف والتنوين: ﴿إِهْبِطُواْ مِصْرًا﴾ وهي القراءة التي لا يجوز عندي غيرها؛ لاجتماع خطوط مصاحف المسلمين، واتفاق قراءة القرأة على ذلك؛ ولم يقرأ بترك التنوين فيه وإسقاط الألف منه، إلا من لا يجوز الاعتراض به على الحجة فيما جاءت به من القراءة مستفيضا بينهما»[99]. وقال في قوله تعالى: ﴿أَن تَضِلَّ إِحْدَىٰهُمَا فَتُذَكِّرَ

إِحْدٰيهُمَا ٱلأُخْرٰى﴾ [100] "والصواب من القراءة عندنا في ذلك، قراءة من قرأه بفتح «أن» من قوله: «أن تضل إحداهما»، وبتشديد الكاف من قوله: ﴿فَتُذَكِّرَ إِحْدٰيهُمَا ٱلأُخْرٰى﴾. ونصب الراء من ... وإنما اخترنا ذلك في القراءة؛ لإجماع الحجة من قدماء القرأة والمتأخرين على ذلك، وانفراد الأعمش ومن قرأ قراءته في ذلك بما انفرد به عنهم. ولا يجوز ترك قراءة جاء بها المسلمون مستفيضة بينهم إلى غيرها»[101].

وغيرها من أقوال يصرح فيها بأن ما أجمع عليه هو المقبول، وسواه لا يحتج به، ويجري على سنن الشاذ الذي لا تقوم به الحجة؛ فكأن مذهب الجماعة عنده بمثابة قوة النقل الذي هو العيار الأساس في القراءة، على نحو ما روي عن نافع قال: «قرأت على سبعين من التابعين؛ فما اتفق عليه اثنان أخذته، وما شذ فيه واحد تركته»[102].

ب- موافقة العربية: ومن اعتباره موافقة العربية: قوله في قوله تعالى: ﴿هِيتَ لَكَ﴾[103]: «وأولى القراءة في ذلك قراءة من قرأه: ﴿هيتَ لَكَ﴾ بفتح الهاء والتاء وتسكين الياء؛ لأنها اللغة المعروفة في العرب دون غيرها، وأنها فيما ذكر قراءة رسول الله ﷺ» ثم روى عن أبي وائل عن ابن مسعود قال: «قد سمعت القرأة؛ فسمعتهم متقاربين، فاقرءوا كما علمتم، وإياكم والتنطع والاختلاف، فإنما هو كقول أحدكم: «هلم» و«تعال». ثم قرأ عبد الله: (هيت لك) فقلت: يا أبا عبد الرحمن، إن ناسا يقرءونها: «هيت لك» فقال عبد الله: إني أقرؤها كما علمت أحب إلي»[104].

وفي قراءة قوله تعالى: ﴿وَلاَ يَجْرِمَنَّكُمْ﴾ [105] مفضلا قراءة فتح الياء على رفعها، قال: «والذي هو أولى بالصواب من القراءتين، قراءة من قرأ ذلك: ﴿وَلاَ يَجْرِمَنَّكُمْ﴾ بفتح «الياء»، لاستفاضة القراءة بذلك في قرأة الأمصار، وشذوذ ما خالفها، وأنها اللغة المعروفة السائرة في العرب، وإن كان مسموعا من بعضها: «أجرم يجرم» على شذوذه. وقراءة القرآن بأفصح اللغات، أولى وأحق منها بغير ذلك»[106].

وفي قوله تعالى: ﴿شُوَاظٌ مِّن نَّارٍ﴾ [107] قال: «واختلفت القراء في قراءة قوله: (شواظ)، فقرأ ذلك عامة قراء المدينة والكوفة والبصرة، غير ابن أبي إسحاق (شواظ) بضم الشين، وقرأ ذلك ابن أبي إسحاق، وعبد الله بن كثير ﴿شُوَاظٌ مِّن نَّارٍ﴾ بكسر الشين، وهما لغتان، مثل الصوار من البقر[108]، والصوار بكسر الصاد وضمها. وأعجب القراءتين إلي ضم الشين؛ لأنها اللغة المعروفة، وهي مع ذلك قراءة القراء من أهل الأمصار»[109].

والملحظ من اعتبار هذا الضابط في هذه النصوص وسواها أن ابن جرير يرى لزوم معاضدته بالنقل الصحيح، كما في النص الأول، أو استفاضة النقل به عن القرأة، كما في النص الثاني. وأنه وحده لا يكفي لصحة القراءة، ومما يؤكد ذلك قوله في قوله تعالى: ﴿يَقُولُ ٱلإِنسَٰنُ يَوْمَئِذٍ أَيْنَ ٱلْمَفَرُّ﴾ [110]

بفتح الفاء: قرأ ذلك قراء الأمصار؛ لأن العين في الفعل منه مكسورة، وإذا كانت العين من يفعل مكسورة، فإن العرب تفتحها في المصدر منه إذا نطقت به على مفعل، فتقول: فر يفر مفرا، يعني فرا... وروي عن ابن عباس أنه كان يقرأ ذلك بكسر الفاء، ويقول: إنما المفر: مفر الدابة حيث تفر». قال: «والقراءة التي لا أستجيز غيرها الفتح في الفاء من المفر؛ لإجماع الحجة من القراء عليها، وأنها اللغة المعروفة في العرب إذا أريد بها الفرار، وهو في هذا الموضع الفرار»[111] فلم يستجز غير هذه القراءة التي اختار في (المفر) وهي: فتح الفاء؛ لمخالفة غيرها الوجه العربي الصحيح مع إجماع الحجة على خلافه.

ج- موافقة الرسم: قال في قوله تعالى: ﴿وَكَفَّلَهَا زَكَرِيَّا﴾[112]: «وفي «زكريا» لغة ثالثة لا تجوز القراءة بها؛ لخلافها مصاحف المسلمين؛ وهو «زكري» بحذف المدة والياء الساكنة، تشبهه العرب بالمنسوب من الأسماء، فتنونه وتجريه في أنواع الإعراب مجاري ياء النسبة»[113].

ومنه قوله: وأما قوله: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ﴾[114]: فإن قراءة كافة المسلمين: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ﴾، وعلى ذلك خطوط مصاحفهم. وهي القراءة التي لا يجوز لأحد من أهل الإسلام خلافها، لنقل جميعهم تصويب ذلك قرنا عن قرن. وكان ابن عباس يقرؤها فيما روي عنه: «وعلى الذين يطوقونه»[115].

ومن أصرح ذلك قوله في قوله تعالى: ﴿فَيَكُونُ طَيْرًا﴾[116] مرجحا الجمع على الإفراد: «وأعجب القراءات إلي في ذلك قراءة من قرأ: ﴿كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ فَأَنْفُخُ فِيهِ فَيَكُونُ طَيْرًا﴾[117] على الجماع فيهما جميعا؛ لأن ذلك كان من صفة عيسى أنه يفعل ذلك بإذن الله، وأنه موافق لخط المصحف. واتباع خط المصحف مع صحة المعنى واستفاضة القراءة به، أعجب إلي من خلاف المصحف»[118].

ونقل مكي عن ابن جرير أن ما «كان مخالفا لخط المصحف لم نقرأ به، ووقفنا عنه، وعن الكلام فيه»[119].

ولعل الملحوظة المذكورة في الوجه العربي تصح في هذا الضابط، وهو انضمام الاستفاضة في القراءة إلى موافقتها لخط المصحف حتى تزول عنها الشبهة، كما في بعض النصوص السابقة، أو إلى صحة النقل، وعليه قوله: ﴿فِي ظُلَلٍ﴾ من قوله تعالى: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِنَ الْغَمَامِ وَالْمَلَائِكَةُ﴾[120] بعدما حكى قراءتها بظلل وظلال، قال: «والصواب من القراءة في ذلك عندي: ﴿هَلْ يَنظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِنَ الْغَمَامِ﴾ لخبر روي عن رسول الله ﷺ أنه قال: «إن من الغمام طاقات يأتي الله فيها محفوفا»[121] فدل بقوله: «طاقات»، على أنها ظلل، لا ظلال، لأن واحد «الظلل»: «ظلة»، وهي الطاق[122]، واتباعا لخط المصحف. وكذلك الواجب في كل ما اتفقت معانيه

واختلفت في قراءته القرأة، ولم يكن على إحدى القراءتين دلالة تنفصل بها من الأخرى غير اختلاف خط المصحف، فالذي ينبغي أن تؤثر قراءته منها ما وافق رسم المصحف»[123]

وعلى هذا الملحظ يكون ضابط الاستفاضة وصحة النقل مهيمنا على الضابطين الآخرين، وهو الذي ارتآه نقاد القراءة، قال الجعبري: «الشرط واحد وهو صحة النقل، ويلزم الآخران»[124].

تلك هي أهم ضوابط القراءة عند ابن جرير، وهي لا تشذ عما استقر عليه الأمر عند رواد هذا العلم. وقد أرجع هذه الضوابط مؤلف «منهج الطبري في القراءات» إلى أكثر من هذه الثلاثة، مضيفا إليها: اختيار القراءة لقوة المعنى، واختيار القراءة بدلالة السياق، واختيار القراءة بالقرائن، وفصل القول فيها بشواهدها من تفسير الإمام[125]. والحق أن ما أضافه لا يعدو أن يكون من توابع اللغة؛ فالسياق والقرائن والمعنى من مقتضيات التركيب اللغوي، حتى إن القرائن والسياق يخرجان من مشكاة واحدة لدى أرباب المعاني.

4- والقضية الرابعة هي نتيجة هذا البيان الذي تقرر، وحاصلها أن هذا الصنيع من ابن جرير هو مقتضى الاختيار الذي ارتضاه السلف ولم يروا فيه مذمة ولا عن الكافة شذوذا. والاختيار مبناه على تفضيل وجه قرائي لوجه صحيح، مع عدم الخروج عن ضوابط القراءة الصحيحة[126].

وقد نص جماعة من المؤلفين على أن للطبري اختيارا بثه في كتبه ونقله عنه بعض تلامذته[127]:

فأورد ياقوت عن أبي علي الحسن بن علي الأهوازي المقرىء في كتاب الاقناع قال: «وله في القراءات كتاب جليل كبير رأيته في ثماني عشرة مجلدة إلا أنه كان بخطوط كبار ذكر فيه جميع القراءات من المشهور والشواذ، وعلل ذلك وشرحه، واختار منها قراءة لم يخرج بها عن المشهور، ولم يكن منتصبا للإقراء ولا قرأ عليه أحد إلا آحاد من الناس؛ كالصفار شيخ كان ببغداد من الجانب الشرقي، يروي عنه رواية عبد الحميد بن بكار عن ابن عامر. وأما القراءة عليه باختياره فإني ما رأيت أحدا أقرأ به غير أبي الحسين الجبي وكان ضنينا به، ولقد سألته زمانا حتى أخذ علي به وقال: ترددت إلى أبي جعفر نحوا من سنة أسأله ذلك زمانا حتى أجرمت عليه وسألته، وكنت قد سمعت منه صدرا من كتبه فأخذه علي على جهته، وقال: لا تنسبها إلي وأنا حي، فما أقرأت بها أحدا حتى مات رَحِمَهُ ٱللَّهُ في شوال سنة عشر وثلاثمائة»[128].

ومما يؤكد كونه صاحب الاختيار وجدان صيغ كثيرة دالة على مدلوله في تفسيره تتبعها صاحب «منهج الطبري في القراءات»[129] وصنفها إلى ثلاثة أقسام:

أولها: النص على الاختيار بلفظ (الاختيار وما في معناه)

ثانيها: النص على الاختيار بلفظ (وأولى القراءتين بالصواب وما في معناه).

ثالثها: النص على الاختيار بلفظ (لا أستجيز القراءة بغيرها وما في معناه).

كما نسب إليه الاختيار مع الذين اختاروا من القرأة ذاكرا معايير اختيارهم مكي بن أبي طالب فقال: «وهؤلاء الذين اختاروا إنما قرءوا لجماعة، وبروايات، فاختار كل واحد مما قرأ وروى قراءة تنسب إليه بلفظ الاختيار، وقد اختار الطبري وغيره. وأكثر اختياراتهم إنما هو في الحرف إذا اجتمع فيه ثلاثة أشياء: قوة وجهه في العربية، وموافقته للمصحف، واجتماع العامة عليه»[130].

ومن الذين أسندوا إليه الاختيار ابن جرير في المنبهة حيث قال:

والطبري صاحب التفسير

له اختيار ليس بالشهير

وهو في جامعه مذكور

وعند كل صحبه مشهور[131]

هذا بالإضافة إلى ما نقله أرباب التراجم من إسناد الاختيار إليه، كما سبق النقل عنهم في صدر هذه الصفحات.

وإذ تبينا كل هذا فلا مرية في بطلان نسبة الطعن في القراءات لهذا الإمام ولا فساد قول أفسد من ادعاء أنه عالم بتواتر مالم يستجزه من الأوجه القرائية. وقائل ذلك ذو حمية لم تؤسس على قواعد المنهج العلمي الذي حمل ريادته ابن جرير الطبري. والله أعلم بالصواب.

۞۞۞

**خاتمة:**

لقد أوضحت بما يسع طبيعة هذه الورقات بعض معالم الرؤية القرائية لدى ابن جرير الطبري في قضيتين: أولاهما جذر الأخرى وأساسها؛ هي مذهبه في الأحرف السبعة وما إليه، وثانيهما تابعة لها وامتدادها؛ وهي موقفه من القراءات وتوابعه، بوجيز القول ومختصره. وها أنذا أسترجع مما قررته بعض الخلاصات:

1- إن ابن جرير الطبري إمام من أئمة علم القراءات، راجح في بابه، وأقدر على تحليل مسائله، ورّث فيه تصنيفا يدل وصف ناعته على عظم شأنه، وجودة ترتيبه، وعمق مضمونه، لكنه لم يصلنا لحدود الآن، فاعتمد البحث كتابه «جامع البيان عن تأويل آي القرآن» الذي بث فيه معارف قرائية يُستهدى بها لتبين منحى صاحبها فيما نحن بسبيله.

2- ذهب ابن جرير في تفسير الأحرف السبعة إلى أنها لغات سبع في كلمة واحدة؛ باختلاف الألفاظ واتفاق المعاني، وهو لم يزعم أن في القرآن ما يُقرأ على ذلك النحو؛ لأن الأحرف السبعة لم يُثبت منها الإمام عثمان إلا حرفا واحدا؛ نظرا لمصلحة اتحاد الأمة وعدم افتتانها باختلاف الأحرف الذي يوجب كفر المماري فيه، وإلى ذلك الحرف الباقي ترجع القراءات القرآنية؛ لاحتمال خطوط المصاحف لها مع صحة النقل إلى مصدرها.

3- تكلم الإمام الطبري في قراءات بما يقتضي عدم صحتها وتفضيل غيرها عليها، مع تلقي الناس لها بالقبول، فزعم بعض الدارسين أنه رَحِمَهُ ٱللَّهُ طاعن في القراءات ومتجرئ على خرق إجماع الأمة، وسعى الآخرون إلى تبرئته من هذا المدعى، وسار البحث لتأييد هذا الصنف، مستبينا الموقف من وجوه مآلها إلى أن ابن جرير كانت له معايير في رد القراءات وقبولها؛ هي الضوابط التي استقر عليها الاصطلاح، وانبنت عليها مآخذ الأئمة القراء، وهي: استفاضة النقل، وموافقة الرسم والوجه العربي الصحيح. وما كان رَحِمَهُ ٱللَّهُ ليرد قراءة عَلِم هو بتواترها، أو يخرق إجماع الأئمة عليها زمنه، وقائل ذلك ينبغي أن يعيد مراجعة قيله ببينات من كلام الطبري نفسه.

4- إن ابن جرير صاحب اختيار، وللاختيار معاييره لم يحد فيها إمام المفرسين عن سيرة من سبقوه، ولا الخالفين بعده من الأئمة الفضلاء، وهي سنة قرائية تتحد أصولها، وقد يختلف في بعض جزئياتها، وحملُ منحى الطبري على الاختيار أسلم من مقالة القدح في عالم كان له في خدمة علوم الإسلام نظر ثاقب حلاه بسمة الاجتهاد والإمامة.

5- لتعقبات الطبري القرائية وتعليقاته وتعليلاته في تفسيره، مقام علمي راسخ ينبغي الأوب إليها لتعميق النظر القرائي ذي الأصول اللغوية والنقلية، حاول اقتراءها بعض الدارسين، وما زال في كنوزها ما يحتاج لمزيد توقل ومتابعة. نسأل الله دوام معونته وتيسيره؛ إنه نعم المولى ونعم النصير.

۞۞۞

## الهوامش

(1) قال الخطيب «وتفرد بمسائل حفظت عنه» تاريخ بغداد: 1/ 16.
(2) البقرة: 36.
(3) جامع البيان: 1/ 542.
(4) البقرة: 281.
(5) جامع البيان: 6/ 80.
(6) البقرة: 212.
(7) جامع البيان 4/ 291.
(8) هكذا ورد عند الطبري في تفسيره (1/ 148)، وذكره ابن السبكي في طبقاته (3/ 121) وسيرد بعض القيل عما صنف ابن جرير في هذا الفن.
(9) جامع البيان: 1/ 148.
(10) قال أبو محمد الفرغاني: «ثم من كتب محمد بن جرير كتاب «التفسير» الذي لو ادعى عالم أن يصنف منه عشرة كتب، كل كتاب منها يحتوي على علم مفرد مستقصى لفعل» سير أعلام النبلاء 14/ 273.
(11) معجم الأدباء: 6/ 2446.
(12) نفسه 6/ 2454.
(13) نفسه 6/ 2451.
(14) أبو بكر أحمد بن كامل بن خلف بن شجرة البغدادي، تلميذ محمد بن جرير الطبري. ولد: سنة ستين ومائتين. وتوفي: سنة خمسين وثلاث مائة. صاحب التصانيف في الفقه وعلوم القرآن.. [سير أعلام النبلاء: 15/ ].
(15) نفسه 6/ 2455.
(16) تاريخ بغداد 2/ 161.
(17) غاية النهاية 2/ 107.
(18) الأرجوزة المنبهة : 155.
(19) مجموع الفتاوى: 13/ 389.

(20) الإتقان: 1/ 403.
(21) جامع البيان: 1/ 57.
(22) التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد: 8/ 281.
(23) نفسه: 8/ 284.
(24) غريب الحديث: 3/ 159.
(25) فضائل القرآن: 339.
(26) المرشد الوجيز: 98 والآية من سورة المائدة: 62.
(27) أخرجه البخاري في فضائل القرآن باب أنزل القرآن على سبعة أحرفٍ ح: 4991 والإمام مسلم ح: 818 وآخرون.
(28) جامع البيان 1/ 58.
(29) النشر 1/ 31.
(30) الرسم القرآني: 105.
(31) التمهيد 8/ 269.
(32) المرشد الوجيز 138.
(33) جامع البيان 1/ 58.
(34) جامع البيان: 1/ 64.
(35) نفسه 1/ 64.
(36) نفسه 1/ 65.
(37) هو عبد الواحد بن عمر بن محمد بن أبي هاشم أبو طاهر البغدادي البزاز الأستاذ الكبير الإمام النحوي العلم الثقة مؤلف كتاب البيان والفصل في القراءات [غاية النهاية : 1/ 475].
(38) المرشد الوجيز: 148.
(39) الإبانة 43- 44.
(40) الإبانة 44.
(41) الإبانة 43.
(42) جامع البيان 1/ 65.
(43) آل عمران: 32.
(44) نفسه 6/ 347.
(45) المرشد الوجيز 149.
(46) مجموع الفتاوى 13/ 402 ويظهر أن ابن تيمية مؤيد لمذهب الطبري، وذلك في قوله: «فالذي عليه جمهور العلماء من السلف والأئمة أنها حرف من الحروف السبعة، بل يقولون : إن مصحف عثمان هو أحد الحروف السبعة، وهو متضمن للعرضة الآخرة التي عرضها النبي ﷺ على جبريل، والأحاديث والآثار المشهورة المستفيضة تدل على هذا القول» 13/ 395.
(47) هو أحمد بن عمرو بن عبد الله بن عمرو الأموي بالولاء، أبو الطاهر المصري، من حفاظ الحديث، مصنف شرح الموطأ، توفي سنة 250 هـ [تذكرة الحفاظ 2/ 67].
(48) المرشد الوجيز : 106.
(49) نفسه: 148 ولشيخنا الدكتور توفيق العبقري رسالة في هذا الباب بعنوان : «الاختلاف بين المصاحف العثمانية بالزيادة والنقصان» طبع بمطبعة: أولاد الشيخ للتراث.القاهرة.1423هـ
(50) الإبانة: القراءة فيما خالف خط المصحف وإن روي ص: 54. يقول ابن تيمية: « ومن هؤلاء من يقول : إن حرف أبي بن كعب وابن مسعود وغيرها مما يخالف رسم هذا المصحف منسوخة» [الفتاوى: 13/ 397].
(51) الابانة 53-54.
(52) نفسه.
(53) نفسه.
(54) منع الموانع 350.
(55) هو أحمد بن يوسف بن الحسن بن رافع بن الحسين بن سويدان الشيبانيّ الموصلي، موفق الدين أبو العباس الكواشي: عالم بالتفسير، من فقهاء الشافعية. من أهل الموصل. توفي 680هـ [ الأعلام 1/ 470].
(56) الإتقان 1/ 281.
(57) النشر 1/ 52.
(58) دفاع عن القراءات: 12- 13.
(59) نفسه: 13.
(60) نفسه 15.
(61) نفسه 18.

(62) نفسه 20.
(63) نفسه 22.
(64) نفسه 25.
(65) نفسه 27.
(66) القراءات القرآنية: 40.
(67) جمال القراء: 1/ 434.
(68) القراءات القرآنية: 44.
(69) نفسه: 45.
(70) نفسه 42.
(71) نفسه: 55.
(72) القراءات المتواترة : 8.
(73) نفسه: 144.
(74) نفسه: 472.
(75) انظره ص: 312.
(76) انظره ص: 109.
(77) المرشد الوجيز 161.
(78) قال الذهبي: «الإمام المفيد، الرئيس أبو بكر محمد بن أحمد بن بالويه الجلاب النيسابوري من كبراء بلده. توفي سنة 340 هـ» سير أعلام النبلاء: 15/ 419.
(79) تاريخ بغداد 2/ 161.
(80) معجم الأدباء 6/ 2452.
(81) معرفة القراء الكبار 1/ 150.
(82) ن. معجم الأدباء 6/ 2455. وللباحث محمد البخاري إسهام في تحقيق تتلمذ ابن مجاهد على ابن جرير أفدت منه بعض ما حبرته هنا.
(83) النشر 1/ 34.
(84) مقالات في علوم القرآن: 313.
(85) المرشد الوجيز : 173.
(86) نفسه: 173– 177.
(87) آل عمران: 28.
(88) جامع البيان 6/ 317.
(89) آل عمران: 39.
(90) جامع البيان 6/ 367.
(91) جامع البيان: 6/ 369.
(92) البقرة: 181.
(93) جامع البيان 6/ 80.
(94) نفسه 3/ 264.
(95) نفسه 6/ 368.
(96) جمال القراء 2/ 433 فما بعدها وقد ناقش السخاوي ابن جرير وتتبع حججه في هدا الكتاب فانظره.
(97) مقالات في علوم القرآن: 318.
(98) البقرة: 60.
(99) جامع البيان 2/ 136.
(100) البقرة: 281.
(101) نفسه 6/ 65.
(102) الإبانة 83.
(103) يوسف: 23.
(104) نفسه 16/ 30 علق على هذا الأثر شاكر قائلا: « هذا إسناد صحيح» وجزء منه في صحيح البخاري كتاب تفسير القرآن. باب قوله: (وراودته...) ح: 4692.
(105) المائدة: 3.
(106) جامع البيان: 9/ 485.
(107) الرحمن: 33.
(108) الصوار: القطيع من البقر (اللسان).
(109) جامع البيان 23/ 47.
(110) الإنسان: 10.
(111) جامع البيان: 24/ 58.
(112) آل عمران: 32.
(113) جامع البيان: 6/ 348.
(114) البقرة: 183.
(115) جامع البيان 3/ 418 .
(116) آل عمران: 48.
(117) آل عمران: 48.
(118) جامع البيان 6/ 425.
(119) الإبانة 53.
(120) البقرة: 208.

(121) علق عليه شاكر قائلا: وهذا الحديث ضعيف.. ولعله موقوفا أشبه بالصواب (جامع البيان: 4/ 265).

(122) الطاق: ما عقد من الأبني.ة والجمع :الطاقات. [مختار الصحاح: طوق].

(123) جامع البيان 4/ 262.

(124) النشر: 1/ 13.

(125) ينظر منهج الإمام الطبري في القراءات ص: 385 و 427 و 481.

(126) يقول ابن الجزري في معنى القراءة أو الاختيار: «إضافة الحروف والقراءات إلى أئمة القراءة ورواتهم، المراد بها أن ذلك القارئ وذلك الإمام اختار القراءة بذلك الوجه من اللغة حسبما قرأ به، فآثره على غيره، وداوم عليه ولزمه حتى اشتهر وعرف به، وقصد فيه، وأخذ عنه؛ فلذلك أضيف إليه دون غيره من القراء، وهذه الإضافة إضافة اختيار ودوام ولزوم لا إضافة اختراع ورأي واجتهاد» النشر: 2/ 52.

(127) قال ابن الجزري: « وقرأ عليه باختياره أحمد بن عبد الله الجبي» [غاية النهاية: 2/ 107].

(128) معجم الأدباء 6/ 2444.

(129) انظرها بشواهدها ص: 201 ومابعدها

(130) الإبانة: 100.

(131) المنبهة: 162.

❁❁❁

## المصادر والمراجع


- **الإبانة عن معاني القراءات**: مكي بن أبي طالب القيسي. تح: عبد الفتاح إسماعيل شلبي. ط. دار نهضة مصر.
- **الإتقان في علوم القرآن**: للسيوطي.تح: محمد أبو الفضل إبراهيم. ط. الهيئة المصرية العامة للكتاب. 1394هـ
- **الأرجوزة المنبهة على أسماء القراء والرواة**: لأبي عمرو الداني. تح: محمد بن مجقان الجزائري. ط. دار المغني للنشر والتوزيع. الأولى 1420هـ
- **الأعلام** : للزركلي. دار العلم للملايين. ط. الخامسة عشر مايو 2002م.
- تاريخ بغداد: الخطيب البغدادي.تح: مصطفى عبد القادر عطا. ط. دار الكتب العلمية. الأولى 1417هـ
- **تذكرة الحفاظ**: الذهبي. ط. دار الكتب العلمية بيروت. الأولى، 1419هـ.
- **التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد**: ابن عبد البر. تح: سعيد احمد أعراب. ط. وزارة الأوقاف المغربية. 1410هـ.
- **جامع البيان عن تأويل آي القرآن**: تح: محمود شاكر. ط. مكتبة ابن تيمية. القاهرة.
- **جمال القراء وكمال الإقراء**: علم الدين السخاوي. تح: علي حسين البوابن. ط. مكتبة الخانجي. الأولى 1408هـ.
- **دفاع عن القراءات المتواترة في مواجهة الطبري المفسر**: لبيب السعيد. ط. دار المعارف. 1998م.
- **الرسم القرآني: ضابطا من ضوابط القراءة الصحيحة**: د. توفيق العبقري. ط.مكتبة أولاد الشيخ للتراث. الأولى 1423هـ.
- **سير أعلام النبلاء** : الذهبي. تح: أكرم البوستي. ط. مؤسسة الرسالة. التاسعة 1413هـ.
- **طبقات الشافعية الكبرى**: تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي. تح: د. محمود محمد الطناحي د. عبد الفتاح محمد الحلو.

- **غاية النهاية في طبقات القراء**: شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، ط. مكتبة ابن تيمية. عني بنشره : برجستراسر.
- **غريب الحديث**: لأبي عبيد القاسم بن سلام. تح د. محمد عبد المعيد خان. ط. مطبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد ـ الدكن. الأولى، 1384 هـ.
- **فضائل القرآن**: لأبي عبيد القاسم بن سلام. تحقيق: مروان العطية، ومحسن خرابة، ووفاء تقي الدين. ط. دار ابن كثير . الأولى، 1415 هـ.
- **القراءات القرآنية وموقف المفسرين منها**: محمد علي الحسن. ط. دار البيارق. الأولى 1414هـ.
- **القراءات المتواترة التي أنكرها ابن جرير الطبري في تفسيره والرد عليه من أول القرآن إلى آخر سورة التوبة**: محمد عارف عثمان موسى الهردي. ط. الأولى. 1406هـ. المديرية العامة للمطبوعات. السعودية.
- **مجموع الفتاوى**: لابن تيمية. ط. دار عالم الكتب. 1412هـ.
- **المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز**: لأبي شامة. تح: طيار آلتي قولاج. ط. دار وقف الديانة التركي. أنقرة. الثانية 1406هـ.
- **معجم الأدباء**: شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي. تح. إحسان عباس. ط: دار الغرب الإسلامي، بيروت. الأولى، 1414 هـ/ 1993م.
- **النشر في القراءات العشر**: لابن الجزري. تح: علي محمد الضباع، ط. دار الفكر.
- **معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار**: الذهبي. ط. دار الكتب العلمية. الأولى 1417هـ.
- **مقالات في علوم القرآن وأصول التفسير**: د. مساعد الطيار. ط. دار المحدث. الأولى 1425هـ.
- **منع الموانع عن جمع الجوامع في أصول الفقه**: تاج الدين عبد الوهاب السبكي. تح: سعيد بن علي الحميري. ط. دار البشائر الإسلامية. الأولى 1420هـ.
- **منهج الإمام الطبري في القراءات وضوابط اختياره في تفسيره**: زيد بن علي مهارش. ط.